حوض النيل والأطماع الصهيونية

د. حسين سالم أبوشويشة[❖]

يُعد نهر النيل من أهم الأنهار الأفريقية الرئيسية التي لا تنضب مياهها، ترسم حول مجراه رقعة واسعة من الأرض الأفريقية، إذ تجري مياهه لآلاف الأميال، وفي طريقها تمر بالأقاليم الدائمة الأمطار طول العام، لينتهي المصب في البحر المتوسط بعد رحلة طولها حوالي ستة آلاف وستمائة وواحد وسبعون (6671) كيلو متر.

يعد نهر النيل أول أطول نهر في العالم، أما من ناحية الاستغلال فالسودان ومصر هما أكبر الطاقات الطبيعية والأكثر استغلالاً لمياهه، تلك الميزات دفعت بالمتربصين بالأمة العربية للاهتمام بالبلدين، خاصة الصهاينة الذين استقر بهم الملاذ في فلسطين، وتفكيرهم المُتجه للاهتمام بمصادر المياه، واعتبروا ذلك من المسائل الرئيسية من الإعداد الاستراتيجي للدولة الصهيونية، لتتمكن من إنشاء مشاريع زراعية استيطانية تسمح باستيعاب عدد من المٌهجرين لأرض فلسطين.

أما الخلاف حول امكانية استغلال مياه النيل بين دول حوض النيل فهو قديم، ويرجع مرد ذلك التوتر لرغبة دول حوض النيل لتأمين حاجياتها المائية من جهة، وتلبية مطالب الدول الأجنبية التي تقوم بالضغط على دول حوض النيل من أجل تأمين حاجياتها المائية والمُستخدمة في الطاقة والزراعة من جهة أخرى، وأخص الفترة التي دخل فيها السودان تحت الحكم المصري في عهد محمد علي باشا، التي يرجع أحد أسبابها إلى تأمين منابع النيل وديمومة تدفق مياهه صوب الأراضي المصرية، وقد تبع تلك الأحداث مُباحثات واتصالات أجراها الجانب المصري مع الحكومة البريطانية أثناء تواجدها في منابع النيل العليا، التي رغبت في تكوين مركز بالحبشة تستطيع من خلاله الإمساك بخيوط السياسة المائية، تحت شعار حماية مصالح سكان هذه الدول، واستمر الحال حتى اتفاقية عام 1929 الخاصة بمياه النيل، والتي خصت مصر وبريطانيا دون السودان، وفيها التزمت بريطانيا في

❖ جامعة 7 أبريل – كلية الآداب – الزاوية – ليبيا.

نطاق مستعمراتها الأفريقية بأعالي النيل بألاّ تُنشئ مشاريع على مساقط مياه النيــل، أو أي مــشاريع أخرى تسبب في قلة منسوب مياه النيل[1].

أما الدول الأوروبية المستعمرة لدول حوض النيل فقد وجهت اهتمامها لاستغلال مياه النيل، الأمر الذي رفضته الحكومة المصرية، مُطالبة تلك الدول بعدم التدخل في مياه النيل، إلاّ أن بريطانيا بالذات ظلت مٌحاولاتها في فرض وجودها بفاعلية كطرف مؤثر داخل حوض النيل، فعملت علـــى تطويـــع إمكانياتها لاستغلال الثروة المائية، وحرصاً منها على مصالحها قامت بإنشاء قاعــدة عــسكرية فـــي أوغندا.

أما فكرة التوجه الصهيوني للاستفادة من مياه النيل فهي فكرة قديمة مردها لثيـــودور هزتـــرل المؤسس الحقيقي للكيان الصهيوني في فلسطين إثر زيارته لمصر عام 1902، الـــذي قـــدم خلالهـــا مشروعاً مائياً يتم التفاوض فيه مع اللورد كرومر وبطرس غالي وزير الخارجية المصري. يهـــدف المشروع لإنشاء مستوطنة في سيناء تضم مليون مهجر يهودي، يُنقــل إليهـــا المـــاء عبـــر ترعـــة الإسماعيلية، حيث تعبر المياه عبر أنابيب من تحت قاع قناة السويس، ثم يعبر الماء بمٌحاذاة الـــساحل الشمالي حتى خط عرض 29 ْجنوباً، أبورديس والنويبع؛ ولأهمية المشروع عٌرض علـــى الحكومـــة البريطانية باعتبارها الدولة المٌحتلة لمصر، ومحاولة إقناعها على أن تكون مٌدة استغلال المياه تـــسعة وتسعين (99) عاماً.

بادرثيودورهرتزل بناء على المشروع المُقدم منه للحكومة البريطانية بإرسال بعثة اســـتطلاعية لمصر برئاسة المهندس (كسلر) ومهندسين آخرين مع خبراء في مجالات الري والزراعة والتعـــدين، أوكلت للبعثة مٌهمة تقديم تقرير عن جدوى مشروع هرتزل والتصورات المبدئية للسيطرة على ميـــاه النيل؛ بالرغم من تكثيف الجهود الصهيونية فإن موقف وزارة الأشغال المصرية وفطنتهـــا لـــسياسة الاستيطان الصهيوني على مجرى وادي النيل، وطلبها المٌتكرر من دول حوض النيل القاضي بالرغبة في توطين أعداد كبيرة من الصهاينة على روافد مجرى وادي النيل، كل ذلك جعل المٌخطط يفشل[2]، في حين بدأت في 11- 2-1903 البعثة الصهيونية في عملها مُبتدئة بالقنطرة، حيث قامـــت بمـــسح شامل لمنطقة الفٌرما وجنوب بحيرة البردويل، ووادي العريش ومٌلحقاته وصحراء القبته وسلسلة جبال البته، ومناطق مساقط المياه ووسط سيناء حتى السويس، وأظهرت البعثة في تقريرها إمكانيـــة نقـــل المياه عن طريق ترعة الإسماعيلية، مع استصلاح الأراضي الصحراوية وإزالة الملُوحة منها، وإقامة مزروعات حقلية وأشجار الفاكهة، وصناعات غذائية وتعدينية.

تلقى ثيودور هرتزل في 22-2-1903 تقرير البعثة وعلى أثرها زار القــاهرة ومــن ضــمن إشاراته أثناء الزيارة قوله "إن الوجود اليهودي في سيناء ممكن وهو في صالحنا، ويمكنني أن أُلخص الموقف في ثلاث كلمات: امتلاك، قوة، حق، ثم وضح ذلك: أما الامتلاك فهو بيد الحكومة المصرية، والقوة بيد الحكومة البريطانية، والحق في يد الحكومة التركية، ويجب أن أحصل علــى ذلــك مــن الحكومات الثلاث، وقال: أحصل على الحق من الحكومة التركية بالبقشيش، وأن تدخل ســيناء فــي اللاهوت اليهودي ضمن دولة إسرائيل الكبرى"[3].

لم يدخر ثيودور هرتزل جُهداً، إذ وجه إمكانياته تجاه السودان فاتصل باللورد كرومر وخــصه بخطاب في 25-3-1903، وضح فيه الحاجة الماسة للمياه طالباً الاستفادة من مياه الأمطار الزائــده التي تجري في وادي النيل ولا يستفاد منها إلاّ في البحر[4]، ولكن فشل الاتصال بالأطراف المُهمة دفع ثيودور هرتزل لعمل شيء ما على الأرض، مُستغلاً إمكانيات الصهاينة المادية التي وظفهــا لتكــون واقعاً على الأرض السودانية، التي اعتبرها أرض قليلة السكان إذا ما قورنت بالمــساحة الــشاسعة والخصبة، هذا فضلاً عن أنها تقع ضمن دائرة السيطرة البريطانية وهي الخطوة التي تهدف بها إلى تسهيل الإجراءات وتأمين وصول المهاجرين الصهاينة من اليمن وروسيا ويهود الفلاشا والمنــضمين للحركة الصهيونية، وحمايتهم وتأمين استقرارهم بالأخص على ضفتي نهر النيل.

لقد توافد على الأراضي السودانية عدد من اليهود، حيث مُنحوا كل التسهيلات المتفق عليها مُسبقاً تحت الدعاية على أنهم رعايا بريطانيون؛ وتهدف تلك الخطوة للسيطرة الكاملة على النشاط الزراعي والتجاري والاقتصادي بصورة عامة، إلا أن تلك الإجراءات السرية انهارت بفضل إعلان اســتقلال السودان في أول يناير عام 1956، وتم الكشف عن ذلك المخطط أمام الرأي العام العالمي إثر تصريح رئيس الحكومة السودانية السيد إسماعيل الأزهري لمراسل الصحيفة البيروتية التــي قــال فيهــا: إن سياسة السودان نحو إسرائيل لن تختلف عن سياسة الدول العربية...، وقال إن السودان لن يكون منفذاً لإسرائيل وأن حكومته سوف تبذل غاية جهدها لوضع حد لكل عمليــات التهريــب اليهوديــة عبــر فلسطين[5].

ظل الحُلم الصهيوني في السيطرة على مياه النيل واستغلاله ولو لجزء بسيط منه قائماً، وقد دفعهم ذلك للتواجد في عدد من الدول النهرية، وأخص أثيوبيا وأوغندا وكينيا؛ إن هذا التواجد جــاء لخلــق ظروف سياسية لخدمة الحُلم الصهيوني، وإذكاء لنار الحرب في جنوب السودان، وجعلها تتخبط فــي علاقاتها السياسية مع دول الجوار، تارة تُقدم لهم الاتهام، تاره أخرى تهدد بــالحرب والقتــال، تلــك السياسة كلفت السودان استنزافاً لطاقاتها الاقتصادية والبشرية، وتأخير تنفيذ عدد من مشاريع التنمية،

وأخص مشروع قناة جونقلي التي من المفروض أن تبدأ مرحلة التنفيذ الأولية فيها عام 1904، كذلك عدد من المشاريع الأخرى التي رأت ثورة يوليو في مصر ضرورة تنفيذها، ومنها خـزان العطبـرة ووادي حلفا وخزان على بحيرة البرت وبحيرة تانا وقناة في منطقة السدود، وكل المـشاريع المائيـة ضرورية لمصر والسودان ولا يمكن أن تقام إذا تحكمت أو تدخلت هذه في السودان لتجعـل مـصر تعيش تحت رحمتها[6].

أما اهتمامات السودان بتلك المشاريع فكان مردهُ للرغبةٌ في تنمية جنوب السودان وتأمين الفاقـد من مياه النهر، فضلاً عن وجود طريق مائي بين الجنوب والشمال، كما تعد هـذه المـشاريع مـن المشاريع التكاملية بين السودان ومصر، إلا أن هناك عوائق حالت دون ذلك منها أعمـال الخطـف والإعاقة التي انتشرت في جنوب السودان بتشجيع أيد خارجية دون شك، لرغبتها في أن يكون ذلـك الجزء سوقاً للسلاح التقليدي خاصة الصهيوني التي تعتبر توالي الأحداث العسكرية في جنوب السودان تهديداً لأمن مصر المائي، وتعتبر ذلك التدخل مساساً بالاستراتيجية الأمنية المصرية[7].

ولا يخفى على الجميع أن مصر والسودان كلاهُما مُهدد بالخطر الصهيوني، لوقعهما ضمن دائرة السياسة المائية للدولة الصهيونية، وقد دفع الإحساس بالخطر بالجامعة العربية منذ نهاية الخمـسينات إلى القيام بحملة تذكير ويقظه، خاطبت كل الزعامات العربية مُذكره إياهم بالخطر الـصهيوني فـي أفريقيا، كما أرسلت في 1-5-1960 مُذكرة للحكومات العربية تطلب منها دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الأفريقية، وإعاقة الوجود الصهيوني في حوض النيل[8]، وضرب كل الإجراءات الاحترازية التي استطاع الصهاينة من خلالها إقامة علاقات تجارية مع إثيوبيا، وقد خـصت أثيوبيـا لاعتبارات عديدة تأتي في مقدمتها هضبة الحبشة التي تعد من أهم منابع النيل والتي تمـده بحـوالي 85% من متوسط إيراده السنوي، كما حصل الصهاينة من أثيوبيا على حرية الملاحة في خليج العقبة والقيام بمُبادلات تجارية[9]؛ إضافة إلى أن أثيوبيا استقبلت على أراضيها عدداً من القصابين اليهـود، الذين أوكلت لهم مهمة ذبح الماشية وشحنها[10].

أما الهدف من هذه العلاقة حسب النية الصهيونية فإنه يتمثل في كسر الطوق البحري في البحـر الأحمر الذي فرضه الرئيس جمال عبد الناصر على السفن الصهيونية والسفن التـي تتعامـل معهـم تجارياً، أيضاً الرغبة الأمريكية التي تهدف منذ عام 1952 إلى تكوين إمبراطوريـة تـضم أثيوبيـا وأرتريا مكونة اتحاداً فيدرالياً بعد إقناع هيلاسلاسي بخرافة انتمائه للنبي سليمان من زوجتـه بلقـيس ملكة سبأ، إلا أن ثورة الشعب الأريتري عام 1962 حالت دون تنفيذ ذلك المُخطط، وأسـقطت كـل

التوقعات الأمريكية رغم التنازلات التي قدمتها أثيوبيا للقوات الأمريكية والجيش الصهيوني المتواجد على الجزر الأثيوبية[11].

أما الدور الأمريكي على الأرض الأيوبية منذ عام 1958 – 1964، فتمثل في الدور اللوجستي الاقتصادي والسياسي والعسكري للوجود الصهيوني على الأراضي الإثيوبية، حيث قام المكتب الأمريكي في إثيوبيا باستصلاح مساحات من الأراضي الزراعية الإثيوبية، كما وضع دراسة مٌوسعة ومٌفصلة للأراضي المراد استصلاحها على الحدود الإثيوبية السودانية، وترى الحكومة الأمريكية في هذا العمل بأنه مشروع مٌهم لإنتاج الطاقة الكهربائية، كما طلبت بإلحاح من الحكومة الإثيوبية ويٌطلب من الصهاينة مٌعارضة تنفيذ مشروع السد العالي، ومعارضة المشروع المصري الذي يقوم بنقل مياه النيل لمنطقة سيناء لري مساحة خمسة وثلاثين (35) ألف فدان، مما دفع بإثيوبيا لتقديم شكوى لمنظمة الوحدة الإفريقية[12].

أما الجانب النفسي فترجع فكرة التواجد الصهيوني داخل دول حوض النيل تحديداً، وحسب المنظور السياسي الصهيوني إلى نثر غبار العٌزلة التي يعيشها الكيان الصهيوني وسط الأمة العربية، وتطرقت لها جامعة الدول العربية في كثير من اللقاءات العربية، والتي عبر في إحداها الرئيس إبراهيم عبود رئيس حكومة السودان بقوله : "... ولترقى شهوة السلطان عند تلكم الفئة التي خلقت إسرائيل، لا ليسعد اليهود فما عرف التاريخ دولة يشقى أهلها شقاء إسرائيل، ويعيشون حياة كلها ذعر ورعب وحقد واعتماد على الغير ليشبع الصهاينة شهوة الحكم[13].

دأب الصهاينة على البحث عن مناطق النفوذ ذات المياه، حيث شملت منابع نهر الأردن وأنهاره الرئيسية بانياس والحاصباني بعد السيطرة على مرتفعات الجولان وبحيرة طبرية ليتم استمرار تدفق المياه إلى الأراضي الزراعية[14]، لتكون مناطق تموينية وللدعم الاقتصادي الصيهوني الضحل المٌعتمد على الفوسفات والنحاس وأملاح البحر الميت، لأن تلك الكميات لا تٌحقق اقتصاداً قوياً يٌمكنها من كسر العزلة السياسية والاقتصادية القائمة والمفروضة على الكيان الصهيوني، كما يجد هذا الكيان في ذلك ضالتهٌ باعتراف تلك الدول رسمياً وشعبياً من خلال المصالح المٌشتركة مع تلك الدول، كما يهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد المصالح المائية لكل من مصر والسودان في إطار الاهتمام الصهيوني بدول أفريقيا، فقامت بتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية والتجارية في أنحاء عدة من القارة الأفريقية[15].

تٌظهر كل تلك المشاريع النوايا الصهيونية التي ترى فيها بأنها اعتداء على المفاهيم الاستراتيجية المصرية المٌتعلقة بمفهوم الأمن المائي، وأهمها دوام جريان مياه النيل الذي يٌمثل بالدرجة الأولى تحقيق أمنها وتأمين عٌمقها الاستراتيجي، وخلاف ذلك يعني إلحاق الأذى بميزان مصر الإنتاجي الذي

هو إنعكاس للأمن الغذائي المصري وبدونه تكون مصر قطعة أرض مُتممة للصحراء الكبرى، وتدخلها تلك السياسة في دائرة التدهور الاقتصادي وأمام النمو الاقتصادي الخارجي، ويمنعها أيضاً من كسر سياسة التحكم الاقتصادي الخارجي الذي يمنعها من اجتياز المنعطف الاقتصادي الذي يحرر مصر اقتصادياً من أي قيود خارجية، وهو ما تتمناه مصر خصوصاً في فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر الذي واجه تحدياً أمريكياً وبريطانياً وصهيونياً في 16-10-1958 لإعاقة بناء مشروع السد العالي، حيث قام الرئيس الأمريكي بسحب العرض المصري المُقدم للحصول على قرض البنك الدولي لإنشاء السد العالي، مُشجعين حكومة السودان برئاسة عبد الله خليل على تنفيذ مشروع خزان الروصيرص وبتمويل من البنك الدولي، كما لوحت بإنشاء هيئة مشروعات للمياه على النيل تشترك فيها جميع دول المنبع والمصب، كما قامت بريطانيا وباتفاق مع حكومة السودان بالإعلان على إقامة مشاريع كبرى على النيل تكون تحت سيطرة دول خارج أفريقيا وهو ما عارضته دول المصب ودول أفريقية أخرى [16]؛ قُصد من تلك المشاريع التأثير على كمية المياه الساقطة على السد العالي، هذا فضلاً عن المعونة الأمريكية التي عُرضت على حكومة عبد الله خليل، إلاّ أنه في نهاية عام 1958 تم رفضها، وأعلنت حكومة السودان الجديدة استعدادها للدخول في مفاوضات مياه النيل مع الحكومة المصرية، واعتبرته مطلباً شعبياً واقتصادياً، كما أعلنت تخليها عن المبدأ الذي أعلنه السيد عبد الرحمن المهدي منذ عام 1952 الذي أظهر فيه رغبة السودان في تقديم شكوى دولية حول مياه النيل ووضعها أمام لجنه دولية ومحايدة من الأمم المتحدة[17].لا شك أن هذه الإجراءات كانت بتشجيع من دول محور المؤامرة لمس علاقات شعبين عربيين يتمتعان بعلاقات تاريخية ومصالح واحدة، وعدو مُشترك؛ الحكومة المصرية وعلى رأسها الرئيس جمال عبد الناصر اكتفت بالرد على ذلك بأن الرئيس الأمريكي لم يكن مُطلعاً على البرنامج الذي وضعته الحكومة المصرية حول هذا المشروع، مُعلنة عن تحملها لمصاريف إقامة السد العالي البالغة مائتي مليون جنيه لحجز مياه النيل لصالح مصر والسودان[18].

جابهت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصهاينة تلك الردود باتفاق يرمي لتحقيق أهداف استراتيجية تكون فيه مياه النيل من ضمن أولويات الاتفاق، ويكون ورقة ضغط على الحكومة المصرية لتقليص دورها الإقليمي ومنعها من مُمارسة السياسة المُستقلة في المنطقة دون الدور الأمريكي وإرضاء الصهاينة؛ دفعت فيما بعد سياسة الضغط تلك بالرئيس أنور السادات لقبول مبدأ المصالح المائية مع الصهاينة وتزويدهم بالمياه في إطار مشروع مائي عُرف بمشروع زمزم الجديد[19]. واجه ذلك المشروع احتجاجاً من الحكومة الإثيوبية التي هددها السادات بشن حرب إذا ما

تحركت لمنع مياه النيل من الوصول إلى مصر... إذا حدث وقامت إثيوبيا بعمــل أي شـــيء يعــوق وصول حقنا من المياه بالكامل فلا سبيل، وكما تعارف القانون الدولي إلاّ واستخدام القوة[20].

لا شك أن السياسة المائية الصهيونية قد سببت خلافات بين دول حوض النيل، ولم تكترث لكل ما يحدث في سبيل تأمين حاجياتها المائية من المياه السائبة، فالخلاف ظهر بوضوح وتجذر فيما بعد بين السودان ومصر قبل استقلال السودان وبعده، وكاد يثني البلدين عن أهدافهما القومية، خاصة أثناء فترة حكم أنور السادات وجعفر نميري، فالخلاف ارتسمت صورته بعد رفض السودان لتصريح الــسادات القاضي بتزويد الصهاينة بمياه النيل، ساندتها إثيوبيا التي تتمتع بعلاقات متنوعة مع الكيان الصهيوني، وخلصت إثيوبيا وفق مُتغيرات السياسة المائية في منطقة حوض النيل إلى تهديد مصر والسودان إثر تصريح إثيوبي بتغيير مجرى مياه النيل[21].

في العام 1977 اطمأن الصهاينة لزيارة أنور السادات للقدس،وبأمل بسيط يــنم عــن النظــرة التفاؤلية لنجاح طموحهم، إذ اعتبروا أن مصر خرجت من دائرة الصراع العربي الصهيوني، ومــن حلقة دول حوض النيل المُعادية لسياستهم وقد دفعهم ذلك التفاؤل للُمناداة بأن حوض النيل يجــب أن يكون ميداناً فسيحاً للنشاط المُتعدد الوجوه، وأنه أبعد من أن يكون ميداناً لعلاقات سياسية ودبلوماسية قائمة بين دولة، وأن الحوض خص ليكون ميداناً لعلاقات اقتصادية وعسكرية إذا احتاجت دول حوض النيل لذلك[22]. من هُنا بدأت سياسة الترويج للاستيطان الصهيوني على حوض النيل لتستكمل دولــة إسرائيل الكبرى حدودها الفعلية، وأن ذلك الطموح قد اقترب تحقيقــه، فبــادروا بإعــداد الخــرائط وأصدروا عملة في مطلع التسعينيات تحمله على واجهتها خريطة تُظهر فيها السودان ومصر ضــمن حدود دولة إسرائيل الكبرى، الأمر الذي أثار ياسر عرفات ودفع به فــي مــؤتمر صــحفي بمدينــة الخرطوم عام 2002، لمُخاطبة حكومتي السودان ومصر بالدرجة الأولى، ومُخاطبة العرب جميعــاً بالدرجة الثانية إلى ضرورة التنبيه لمثل هذه السياسة[23].

في عام 1979 كسر أنور السادات كل جدران السياسة الوقائية عندما أكد لمناحيم بيغن بأن مياه النيل سوف تصل إلى شمال سيناء وفوراً إلى صحراء النقب في مشروع يبدأ من فارســكور والبتــه مروراً بطريق بورسعيد حتى قناة السويس ومنها تُنقل المياه لسيناء والنقب وتستقر في القُدس، ومــن خلاله تُحل مُعضلة توطين اليهود السوفيت في الضفة الغربية، وعلــى الفــور عــام 1980 أرســل الصهاينة وفداً برئاسة المهندس اليشع كلي المُختص في المياه الذي تفــاوض مــع وزارتــي الــري والزراعة المصرية بخصوص مشروع الإصلاح الزراعي[24]، إلا ان تلك الخطوات ظلــت مُجــرد حكايات وأمانٍ، وفشلت لأسباب منها:

1- مُعارضة الشعب المصري لسياسة السادات المائية، لاعتبارات أن مياه النيل مصرية وهو الاعتقاد الذي توارثه المصريون، وأن مصر هبة النيل وهو مبدأ لا يمكن التنازل عنه.

2- عدم رضا دول حوض النيل عن السياسة المائية المصرية، واعتبروا أن أي اختراق للمُعاهــدات والاتفاقيات واللقاءات المُستمرة بين دول حوض النيل يُعتبر مُتاجرة بمياه النيل، ويُعــد بمثابــة التخلي عن حلفاء الماء وعن حقوق المُلكية، وخروج مصر عن القانون الدولي طبقــاً لقواعــد معاهدة هلسنكي الصادرة عام 1966، التي تُحرم تزويد الصهاينة بالماء من النيل إلاّ إذا أجمعت الدول النيلية ووافقت بالإجماع على تزويدها لأنها تقع خارج نطاق حوض نهر النيل.

3- اعتبرت الدول العربية أن سياسة السادات تجاه الصهاينة هي تخلي مصر عن دورها القومي تجاه القضية الفلسطينية، وفتح السادات عن نفسه أبواب المُعارضة العربية والأفريقية اللذين ينظران لذلك العمل على أنهُ اختلال في الأمن القومي العربي والإقليمي[25].

لا شك أن خطوات أنور السادات دفعت دول حوض النيل لإعادة ترتيــب علاقاتهمــا المائيــة، والإصرار على تأمين حاجاتهم من هذه المادة الحيويه، وظهر هذا بوضوح أثر الخــلاف المــصري السوداني على مشروع السادات الذي سماه مشروع زمزم الجديد، ومنه- في نظره- يرتوي المؤمنون المُترددون على المسجد الأقصى[26]؛ تلك العين التي أبصر من خلالها السادات لمياه النيل أثناء سياسة الضغط التي مارستها الحكومة الأمريكية عليه شخصياً، وأرهبته إثر قيامها بعمل عسكري ميداني في عدد من دول حوض النيل، ومنها أوغندا وزمبابوي وزائير، حيث أعدت قوات أطلقت عليها قــوات فض المُنازعات دُربت خصيصاً على اقتحام المُدن والمعسكرات وتدمير المُنشآت السياسية والعسكرية والاقتصادية ومُحاصرتها للتجمعات البشرية؛ وقد ظهرت تلك العمليات على أرض الواقع إثر المناورة وعمليات الإنزال الجوي التي قامت بها تلك القوات المُنطلقة من الأراضي الأوغندية[27].

شارك الصهاينة في تلك الإجراءات وراقبوها بعناية لتيسير فتح الباب أمامهم، حيثُ طالبوا بإعادة النظر في اتفاقية مياه النيل المعقودة بين أوغندا وإثيوبيا، وبادر الصهاينة لإرسال وفد إلى الــدولتين ضم عدداً من خبراء المياه، حيث أوكلت لهم مُهمة إقامة السدود لحجز المياه التي تختــرق الهــضبة الحبشية وخاصة نهر أبان الكبير استعداداً لنقلها عبر أنابيب إلى فلسطين للاســتفادة منهــا فــي ري الأراضي المتروكة، والتي لم تكن مهيأة للاستيطان الصهيوني، وقد تبنت تلك المــشاريع المنظمــات الصهيونية من حيث الإنفاق والتمويل، وعلى رأسها منظمة ناحال الصهيونية[28].

أما المُهمة الثانية فتكمن في إقامة مشاريع زراعية استثمارية على أرض دول حوض النيل برأس مال يُقدر بحوالي ثمانمائه (800) مليون دولار أمريكي، وتصدير آلات زراعية ومُنتجات صــناعية

يُرافقها عدد من الخبراء والفنيين[29]، على أثرها قامت الحكومة الإثيوبية بإنشاء عدد من المشاريع المائية وأخص بالذكر منها: مشروع سد فنشا الذي يقوم على أحد روافد النيل الأزرق، ومشروع الليبرد على نهر السوباط، ومشروع سنت على أحد روافد نهر عطبره الذي يؤثر على إيراد النهر بمقدار نصف مليار متر مُكعب، كما أقيم مشروع خور الفاس الذي يؤثر على إيراد مصر المائي بمقدار أربعة ونصف مليار متر مكعب، كما شاركت عدد من الدول العربية في المشاريع المائية الخاصة بإنشاء بعض السدود على روافد الأنهار التي تغذي نهر النيل، ظناً منها أنها تدعم إثيوبيا والشعب الأثيوبي في إطار الدعم الاقتصادي ومحاربة الفقر والاستثمار في مجالي الزراعة والتجارة، تلك المُساهمة التي لم تتحسس الإضرار بالمصلحة المائية لبلدين عربيين هما السودان ومصر؛ تلك الخطوات تعتبر دون شك تحدياً خطيراً لشعوب المنطقة الأفريقية والعربية، ونجاحها يعني نجاح سياسة الحقبة الاستعمارية الفائتة، كما أنها مؤشر خطير تتحقق من خلاله أسطورة بني صهيون حول شعب الله المختار الذي لهُ الحق في أن يرث الأرض وما فيها، وإن الأملاك من مال وثروات أخرى متروكة فالليهودي حق امتلاكها[30].

أما الخطوة الأخرى المقرونة بالهجرة الصهيونية، فعلي ظهر البواخر تتم التعبئة الفكرية، حيث يُردد المُهاجر الأناشيد وأخص بالذكر منها: نعود للوطن... وطننا إسرائيل.. إنه الآن صغير ولكنه سيكبر ويتسع.. سنبنيه بأيدينا هذه من الفرات إلى النيل[31].

أما على المستوى الدولي فقد حشد الصهاينة كل الإمكانيات، ووحدت الجهود السياسية الصهيونية، إذ مارست سياسة الضغط على الدول التي لها مصالح في المنطقة، مُطالبة بأن تتبنى السياسة الصهيونية وتمريرها لكثير من الإجراءات الدعائية والترويج لها والإنفاق عليها بل وتطبيقها[32].

لقد جني الصهاينة كثيراً من الامتيازات خاصة في إثيوبيا، حيث تواجدوا في جزر مياه دهلك بالبحر الأحمر، كما حصلوا على اتفاق تعاون عسكري يتمتع الصهاينة فيه بخصوصية التدخل العسكري المُباشر في حالة تهديد الملاحة في البحر الأحمر، أو وجود مخاطر أُخرى تُهدد مصالحها التجارية خاصة في قناة السويس[33]، كما تمكن الصهاينة من بناء قاعدة عسكرية في شمال أثيوبيا تحمل طابع السرية، وذلك لردع أي تحرك مصري سوداني مُعاد لإثيوبيا بصوره مُفاجئة، كما تصبح المنطقة في حوض النيل على هيئة قوس حماية من شرم الشيخ إلى جنوب مصر ووضع السد العالي كهدف عسكري، إضافة إلى القواعد العسكرية المصرية المنتشرة على جانبي السد العالي، ذلك الإجراء يُدخل المنطقة ضمن دائرة المراقبة في وقت السلم، بما فيها شمال السودان، وبفضل تلك

الإجراءات الصهيونية صنفوا الصهاينة بالقوة والأمن النموذجي في المنطقة تحــت مظلــة الرعايــة الغربية التي لا تنضب تجاه الكيان الصهيوني.

الهوامش والتعليقات

1- وهبي غبريان، مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، 1961، ص 157.

2- محمود عبد الغني سعودي، النيل دراسة في السياسة المائية، ندوة العلاقات المصرية الـسودانية الماضي والحاضر والمستقبل – القاهرة، 1990، ص 197.

3- حسام سويلم، مؤامرة إسرائيل على النيل مستمرة، النشرة الاقتصادية- ع7، سـفارة جمهوريـة السودان القاهرة، يوليو 2001، ص 38- 39.

4- إسماعيل دبج، شهوة الأطماع الصهيونية في مياه العرب، مجلـة العربـي، ع 534، الكويـت، 2005، ص 26.

5- الاستقلال- السودانية، ع 194، 16-1-1956.

6- The Binding of the Nile and The New Sudan. P.117.

7- كمال بابكر سيد أحمد، العلاقات المصرية السودانية، كلية القادة والأركان للعلـوم العـسكرية- محظور- الخرطوم، الدورة رقم 19، 1990، ص 10-13.

8- الأهرام – المصرية، ع 26803، 1-5-1960.

9- محمد يوسف السركي، السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل اتجـاه أفريقيـا 1948- 1973، أطروحه دكتوراه- غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية- القاهرة، 1979، ص137.

10- عز الدين فرج، إرادة التغيير الثوري- ع 76، الدار القومية للطباعة والنشر، 3- 12- 1964، ص32.

11- عباس قاسم، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكيـة، المـستقبل العربـي، ع 174، 1993، ص 35-36.

12- محمد عبد الكريم، تهديد منابع النيل وأثره على الأمن القومي المصري، أطروحة دكتـوراه- غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا- القاهرة، 1995، ص 24.

13- علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، ط4، دار الفاروق، بيــروت- لبنان، 1996، ص 50.

14- Salah. H. A.K., Water Resources and Food production in Jordan, In .Wilsson, plitics and the Economy In Jordan, 1991, London. P. 99.

15- أحمد يوسف القرعي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي من أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، ع 32، أبريل 1973، ص 191.

16- الأهرام- المصرية، ع 26225، 1- 10-1958.

17- الأهرام- المصرية، ع 1658، 15-7-1952.

18- الأهرام المصرية، ع 26242، 10-10-1958.

19- عبد العظيم أبو العطأ- وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضــر والمــستقبل، دار المــستقبل العربي- القاهرة، 1985، ص 111.

20- أحمد إبراهيم أبو ودن، اتخاذ القرار من البلدان العربية دراسة حالة الماء، رسالة ماجــستير- غير منشورة كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري- السودان، سبتمبر 2004، ص 78.

21- عبد العظيم أبو العطأ- وآخرون، مرجع سابق، ص 111.

22- جمعة حلمي شعراوي، إرائيل وأفريقيا 1948- 1985، دار الفكر- بيروت، 1982، ص148.

23- الرأي العام السودانية ، ع 1841، 29-9-2002.

24- حسين توفيق إبراهيم، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ومشكلة المياه في مصر، دراسة قطرية حول المياه واستخدامها، دراسة منشورة، مركز الدراسات الاستراتيجية- الخرطوم، أغسطس، 1986.

25- انطلاقة نحو الأمن المائي، ندورة المشاركة العالمية للماء- استوكهولم- السويد، 2000.

26- عبد العظيم ابو العطأ- وآخرون، مرجع سابق، ص 100.

27- عبد الرحمن أحمد عثمان، دور مياه النيل في العلاقات السودانية المصرية، مجلــة دراســات حوض النيل- ع3، جامعة النيلين- الخرطوم، 2001، ص 21- 22.

28- فؤاد اللحام، الشبيبة الإسرائيلية، مجلة صوت فلسطين، ع 73، دمشق، 1974، ص 45.

29- أمين هويدي، البحر الأحمر والأمن العربي، مجلة المستقبل العربي، يناير 1980، ص 27.

30- فؤاد طهوب، حتمية الحرب وسرابيات السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- القــاهرة، أبريل 1979، ص 25.

31- فتحي الرملي، الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار، ط2، دار الكتاب العربي- القاهرة، 1968، ص145.

32- عبد الرحيم الصديق محمد، التواجد الإسرائيلي في حوض النيل وما بعد ديفد، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية- الخرطوم، بحث غير منشور، 1987- 1988، ص 2.

33- فاروق فهيم، الأمن القومي المصري السوداني والعلاقات المشتركة بينهما، مركــز البحــوث والدراسات السياسية، القاهرة- 1990، ص 440.